الدور الاستراتيجي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في الرقابة على السوق العراقية

د . أحمد يونس قاسم حبيب

رئيس مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

يتناول البحث دور مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في الرقابة على أسواق القطاعات العاملة في العراق لغرض تعزيز المنافسة العادلة ومكافحة الاحتكار، مع تسليط الضوء على التحديات التنظيمية والتشريعية والتطبيقية التي تواجه عمله، ويشير إلى ضرورة تطوير التشريعات، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية، وتحديث الأنظمة المعلوماتية لضمان تحقيق أهداف المجلس، وقدم البحث توصيات لتحسين الأداء المؤسسي، وتطوير منظومة الرقابة الاستراتيجية على الأسواق، مستفيدًا من التجارب الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، الاحتكار، الرقابة على السوق.

The Strategic Role of Competition and Antitrust Council in Controlling Iraqi Market

Dr. Ahmed Younis Qasim Habib

Chairman of Competition and Antitrust Council

This study explores the role of the Competition & Antitrust Council Sectors working in market supervision for the purpose of promoting fair competition and combating monopoly in Iraq. It sheds light on the regulatory, legislative, and applied challenges hindering the council's effectiveness, emphasizing the necessity to develop legislation, enhance coordination among Control agencies, and modernization of informatics systems to ensure achievement of the Council's objectives. Drawing on global and regional best practices, the study proposes a series of recommendations aimed at improving the institutional performance and develop the strategic control organization of markets.

Keywords: Competition, monopoly, controlling market.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/7/8	2025/7/20	2025/8/2

المقدمة

تعد المنافسة من الركائز الرئيسة في اقتصاد السوق الحر، الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة والصناعة وحرية المنافسة، ولكن لا يمكن أن تكون حرية الأشخاص مطلقة في ممارسة الأنشطة التجارية، فلا بد من أن ترد عليها قيود تفرضها الضرورة العملية، والمصلحة العامة، ففي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا في تبني قوانين تهدف إلى مكافحة الاحتكار والأنشطة التجارية التي تضر بالمنافسة الحرة، ففي الولايات المتحدة تم تبني قانون شومان لمكافحة الاحتكار، الذي يعد من أولى القوانين التي تمنع الممارسات الاحتكارية.

لقد حاولت هذه الدول حظر الاتفاقات، التي تحد من المنافسة بشكل غير قانوني مثل التواطؤ بين الشركات الكبرى، وتقسيم الأسواق، والتكتلات التي تمنع الدخول الحر للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع مرور الوقت توسع مفهوم المنافسة ليشمل منع ممارسات أخرى مثل الفساد، والتواطؤ بين الشركات الكبرى على تحديد الأسعار، والسيطرة على الأسواق، كما إن قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي هو التشريع الذي أُقر بهدف تنظيم وتحقيق التوازن في السوق العراقية، من خلال منع الممارسات التجارية التي تضر بالمنافسة الحرة، وتؤدي إلى الاحتكار أو تقييد المنافسة.

يعكس هذا القانون التزام العراق بتحقيق بيئة تجارية عادلة تضمن حماية حقوق المستهلكين، وتعزز النمو الاقتصادي المستدام، إذ تم إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق بموجب القانون رقم (14) لسنة (2010)، هذا القانون جاء في سياق سعي العراق لتعزيز الاقتصاد الحر، وتنظيم الأسواق الوطنية من خلال منع الشركات من استخدام قوتها السوقية للحد من المنافسة أو استغلال المستهلكين، وتعد مراقبة السوق جانبا حيويا في العمليات التجارية كلها، ولضرورة الأسواق في بيئة الأعمال يقوم قسم الرقابة على السوق في مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بتحديد اتجاهات السوق والمخاطر المحتملة من خلال تحليل بيانات السوق، التي يمكن تحسين عملية صنع القرار، وكيفية ضبط استراتيجيات التسعير، واختيار أفضل أداة لمراقبة السوق.

أولًا: إشكالية البحث

على الرغم من أهمية دور الرقابة على السوق في مجلس شؤون المنافسة، ومنع الاحتكار، ودوره الحيوي في تحديد اتجاهات المجلس، ودوره الفعال في السوق المحلية من خلال مواكبة المستجدات في بيئة الأعمال المتغيرة، إلا أن هناك إشكالية تصادف الباحث متمثلة ببعدين هما:

1. إشكالية إنفاذ قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لعام (2010) من خلال ممارسات الرقابة على السوق العراقية.
2. ممارسة الرقابة على السوق من جهات متعددة وبطريقة غير منسقة، وعلى هذا الأساس، تظهر الفجوة في حل إشكالية البحث عن طريق التأسيس للدور الذي يمارسه مجلس شؤون المنافسة، ومنع الاحتكار لتعزيز وتنشيط دور الرقابة على السوق المحلية وفق المهمات المنوطة إليه بموجب القانون.

ثانيًا: أهمية البحث

تتمثل تلك أهمية البحث بما يأتي:

1. الأهمية المعرفية من خلال فهم تنظيم السوق ودور الرقابة عليه لمنع الاحتكار، وضمان المنافسة العادلة، ودور المجلس في تحليل حركة السوق بقطاعاته كلها، وتقدم رؤية بشأن رصد الأنشطة التجارية غير القانونية.
2. الأهمية للمجتمع من خلال المساهمة في حماية حقوق المستهلك العراقي، وتعزيز العدالة الاقتصادية، ودعم النمو الاقتصادي للمجتمع.
3. المساهمة في إبراز دور المجلس من خلال سعيه لبيان الرؤى بشأن إمكانية تحديث وتطوير بعض التشريعات الداعمة لعمل المجلس رقابيا، والاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية، ومواجهة التحديات المستقبلية.
4. حماية حقوق الأفراد كمستهلكين من التلاعب بالأسعار أو الخيارات المحدودة، وتوفير فرص عادلة لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة للمنافسة في السوق، فضلاً عن ضمان بيئة عادلة تساعد الشركات على الابتكار والنمو، وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

ثالثًا: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث بما يأتي:

1. التعرف على واقع حال مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار وفقًا لقانون (14) لسنة (2010)، وما قدمه من إنجازات ونشاطات مهمة في مجال ممارسة الرقابة على السوق.
2. إجراء تقييم ذاتي لواقع الهيكل التنظيمي المعتمد وفقا لقانون (14) لسنة (2010) ومدى مطابقته للمواد الواردة بالقانون.
3. تحديد دور المجلس في ممارسة الرقابة على السوق من خلال:
   أ. التعرف على آليات عمل الرقابة على السوق.
   ب. تحليل بيئة المجلس باتباع أسلوب تحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات (SWOC).
4. الاطلاع على التجارب العربية والإقليمية والعالمية للاستفادة منها لأغراض المقارنة والتحليل قدر ما يتعلق ذلك بالرقابة على السوق.
5. العمل على غلق الفجوة بين الوضع الحالي لعمل مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، وما يطمح أن يكون عليه مستقبلًا.

رابعًا: الفرضية وأسلوب الاختبار

تفيد فرضية البحث بأنه يمكن ممارسة المجلس للرقابة على السوق العراقية عن طريق تحديد الدور الملائم له، وردم الفجوة بين ما هو عليه في المرحلة الراهنة، وما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل، ولغرض اختبار هذه الفرضية؛ استخدم الباحث أساليب عديدة للتعامل مع البيانات والمعلومات والحقائق الجوهرية باستخدام أسلوب دراسة الحالة التي استندت إلى الآتي:

1. **الوثائق الخاصة بالمجلس:** بما فيها مراجعة قانون (14) لسنة (2010) والهيكل التنظيمي له، وخريطة الطريق للأعوام (2023 –2028)، فضلًا عن عرض وتحليل النشاطات والإنجازات المتحققة خلال الأعوام (2023 –2024).
2. **الدراسات القطاعية:** الخاصة لموضوع الرقابة على السوق.
3. **اللجان التفتيشية:** هي فرق عمل تشكّل لمراجعة وتقييم مختلف الجوانب في المؤسسة الحكومية والخاصة، وتهدف اللجان إلى التأكد من أن العمليات والأنظمة تسير وفقا للمعايير المحددة، والقوانين المعمول بها، والسياسات الداخلية، وعادة ما يتم تشكيل اللجان عند ورود شكوى أو

بلاغ أو تحري وتقصي معلومات بشأن مخالفات محتملة أو شكوك في حالة احتكار بمختلف القطاعات مثل قطاع الاتصالات، وشركات التوصيل، وشركات تجارية غذائية، ومعامل صناعية.

4. **المجموعات البحثية:** وهي مجموعة من الباحثين، سواء أكانوا من تخصصات مختلفة أو متماثلة، يعملون معا على مشروع بحثي واحد أو مجموعة من المشاريع المترابطة، وتهدف هذه المجموعات إلى تعزيز التعاون، وتبادل المعرفة، وتحقيق نتائج بحثية عالية الجودة، وقد تم تشكيل مجموعات بحثية داخل المجلس من مديريات مختلفة مثل مديرية التخطيط، ومديرية الأمور القانونية لإعداد دراسات مختلفة.
5. **المقابلات الشخصية:** وقد تم عمل العديد من المقابلات الشخصية في قطاعات مختلفة نذكر منها:

أ. مقابلة شركات وكالات السيارات: تم مقابلة مديري مفوضي وكالات تجارية عدية لبيع السيارات، ومديري المبيعات، واستغرق وقت المقابلة لكل وكالة (90) دقيقة، وتم مناقشة آلية استيراد السيارات وعمليات البيع.

ب. مقابلات عديدة في وزارة العمل بشأن استقدام الأيدي العاملة بغرض الحصول على بيانات لغرض متابعة هذا الملف، واستغرق وقت المقابلة أكثر من (4) ساعات.

ج. مقابلات في مصارف مختلفة مع مديري مفوضين ومديري قسم الائتمان لغرض متابعة ملف الخدمات المصرفية، واستغرق وقت المقابلة في كل مصرف تقريبا (3) ساعات.

المبحث الأول: دراسة واقع حال مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

تهدف معلومات هذا المبحث للتعريف بقانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي وإنجازات مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في المجالات الإدارية، وبناء القدرات الوظيفية، والمجال التنظيمي، وعرض ومناقشة الهيكل التنظيمي بشكل عام ، والهيكل التنظيمي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار ، وبالتركيز على قسم مراقبة السوق والتفتيش، وأخيرا تم عرض ومناقشة تقويم خطة عمل المجلس من خلال رؤية المجلس الاستراتيجية، ورسالته، والأهداف.

أولاً: قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة (2010)

يعرف القانون رقم (14) لسنة (2010) "المنافسة" بأنها الجهود المبذولة للتفوق الاقتصادي، و"الاحتكار" بأنه كل فعل أو اتفاق بين شخص أو أكثر (سواء أكان طبيعيا أم معنويا) للتحكم في سعر أو نوعية السلع والخدمات بما يضر بالمجتمع، وقد تم إنشاء القانون "مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار" كشخصية معنوية مستقلة ماليا وإداريا، ترتبط برئاسة الوزراء، ويتولى المجلس مهمات عديدة، منها إعداد الخطط العامة للمنافسة، ونشر ثقافة المنافسة، وتقصي المعلومات عن الممارسات المخلة، وإجراء التحقيقات اللازمة.

يحظر القانون الممارسات والاتفاقات التي تخل بالمنافسة، مثل تحديد أسعار السلع أو الخدمات، وتحديد كميات الإنتاج، وتقاسم الأسواق، وعرقلة دخول مؤسسات جديدة إلى السوق. كما يمنع الاندماجات، التي تؤدي إلى سيطرة تتجاوز 50% من إنتاج أو مبيعات سلعة أو خدمة معينة، ويعد هذا القانون خطوة مهمة نحو تعزيز بيئة اقتصادية عادلة في العراق، من خلال منع الاحتكار، وتشجيع المنافسة الحرة.

ويجد الباحث بأن قانون مجلس شؤون المنافسة، ومنع الاحتكار العراقي هو قانون يهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي في العراق عن طريق تعزيز المنافسة العادلة بين الشركات والمؤسسات الاقتصادية، ومنع الاحتكار والممارسات التي تضر بالمنافسة في السوق العراقية بقطاعيه العام والخاص.

ثانيًا: إنجازات المجلس

حقق المجلس منذُ ممارسة أعماله في شهر تشرين الثاني عام 2023 العديد من الإنجازات، وهي:

1. المجالِ الإداري وبناء القدرات الوظيفية

يعد المجال الإداري من الركائز الرئيسة في أي مؤسسة، إذ يسهم في تنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المنشودة، كما إن بناء القدرات الوظيفية في هذا السياق يعد عنصرا حيويا، يهدف إلى تعزيز مهارات العاملين، ورفع كفاءتهم، من خلال التدريب والتطوير المستمر، ويتضمن ذلك تقديم ورش عمل، ودورات تدريبية، وبرامج إرشادية، تهدف إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية، مما يسهم في خلق بيئة عمل إيجابية تدعم النمو الشخصي والمهني؛ لذا

فإن ضمان نجاح أي منظمة في مواجهة التحديات المستقبلية عبر ما يلي (الإصدار السنوي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، لسنة 2024):

أ. لقد بدأت انطلاقة التشغيل الإداري والفني للمجلس بملاك من الموظفين عددهم (17) موظفاً خلال شهر تشرين الثاني عام (2023)، وخلال عام (2024) أصبح مجمل عددهم (85) موظفاً بحسب الجدول (1):

الجدول (1) أعداد الموظفين بحسب تحصيلهم الدراسي وصفة العمل.

ت	المؤهل العلمي	العدد
1	الدكتوراه	4
2	الماجستير	25
3	البكالوريوس	41
4	الدبلوم	9
5	الإعدادية	3
6	المتوسطة	1
7	الابتدائية	2
	المجموع	85

ت	صفة العمل	العدد
1	الموظفون على ملاك المجلس	73
2	الموظفون المنسبون للعمل في المجلس	9
3	الموظفون المكلفون للعمل في المجلس	3
	المجموع	85

المصدر: تقارير مديرية التخطيط في مجلس شؤون المنافسة لسنة (2024).

ب. من خلال زج الموظفين في الدورات التدريبية والورش العملية، ليتمكنوا من اكتساب مهارات جديدة وتحديث معرفتهم بما يتماشى والتطورات الحديثة في مجالاتهم، وكانت كما يعكسها الجدول (2).

الجدول (2) الدورات التدريبية وورش العمل للمشاركين فيها من موظفي المجلس.

ت	عنوان الدورة التدريبية	مكان التدريب	توقيت التدريب
1	قانون المنافسة وآليات تنظيم الأسواق وتشجيع المنافسة العادلة.	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	2023/11/30-26
2	دورة تدريبية خاصة بالتفتيش وبأجراء التحقيقات.	مديرية مكافحة الجريمة المنظمة	2024/6/27-26
3	تحليل الفجوة وتطبيق موازنة البرامج والأداء في المؤسسات الحكومية لجمهورية العراق.	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	2024/2/28-28
4	ممارس عقود محترف.	الإمارات	2023/12/11-7
5	التدقيق الإلكتروني والأنظمة المالية الممكنة.	أربيل	2023/11/30-26
6	أمن الحكومة الإلكترونية والمعلومات للعراق.	جمهورية الصين الشعبية	2024/5/21-8
7	الجباية الإلكترونية.	فندق الرشيد	2024/2/22-22
8	ورشة خاصة بالتفتيش وإجراء التحقيقات لملاكات المجلس.	مقر المجلس	2024/7/16-15
9	دورة تدريبية/ مفهوم المنافسة غير المشروعة والاحتكار ووسائل موجهتها وفق القانون رقم 14 لسنة 2010.	شركة بيت الحكمة	2024/9/26-22
10	ورشة علمية مهنية متخصصة لإعداد دليل استرشادي ينظم عمل قطاع شركات التوصيل المرخصة من البريد العراقي.	فندق بابل	2024/10/6

المصدر: التقارير السنوية لمجلس شؤون المنافسة – لعام (2024).

2. في المجال التنظيمي والإداري

الإصدار السنوي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، لسنة 2024، هو إنجاز حققه المجلس منذ بدء عمله في شهر تشرين الثاني (2023)، يضاف هذا لسلسلة إنجازات إدارية وتنظيمية ممثلة بما يلي:

أ. تشكيل المجلس وتسمية أعضائه الـ (10) بالأمر الإداري (7) في 2023/6/14.

ب. إنجاز النظام الداخلي وإقراره في مجلس الإدارة، ثم إرساله إلى مجلس الدولة.

ج. إنجاز الهيكل التنظيمي للمجلس، وإقراره من مجلس الخدمة الاتحادي.

د. إنجاز تعديل قانون المنافسة رقم (14) لسنة (2010) وإرساله إلى مجلس الدولة.

هـ. استقطاب عدد من الاستشاريين المتخصصين في قطاعات اقتصادية، وقانونية، وصحية، فضلاً عن الحكومة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات.

و. إعداد استمارات لتنظيم سير العمل على وفق نظام إدارة الجودة والتطوير المؤسسي (الشكاوى، والتدريب، والشؤون الإدارية، والمشتريات، وملصقات السلامة والصحة المهنية، والمناقصات المالية، وفهرست الأقسام، واستمارات تعيين الموظفين والتصاريح الأمنية).

ز. إنجاز استمارة الشكاوى لغرض التواصل مع المواطنين وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالشكاوى المستلمة.

ح. إعداد سياسة الجودة للمجلس.

ط. إنجاز وثيقة استبيان الحياد التنافسي.

ي. إنجاز نسخة المسودة الأولية لخريطة الطريق بعيدة الأمد للمجلس بهدف اعتماد محاورها من الجهات الدولية، التي ستدعم إعدادها لخمس سنوات.

ك. الشروع في عملية تأهيل المجلس للحصول على شهادة (ISO 9001-2015).

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

يساعد الهيكل التنظيمي في تنظيم العمل، إذ يمكن من خلاله تحديد الإدارات والوظائف التابعة لها، ووضع تسلسل مناسب لأداء المهام والمسؤوليات لمساعدة فريق العمل على فهم طبيعة عملهم وحدود المسؤوليات الخاصة بكل موظف، كما يساعد الفريق على التواصل بفاعلية وفقاً للتسلسل الهرمي للوظائف، فمن خلاله يتم تحديد مسارات الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين العاملين، مما يعزز التعاون، ويقلل من النزاعات، ويضمن أن المعلومات تنتقل بشكل فعال داخل المؤسسة[1].

الهياكل التنظيمية أداة لتنفيذ العمل باحترافية، ويسهل من عملية تتبع العمل واكتشاف المشكلات والأخطاء ومعالجتها بشكل سريع وتجنب الكثير من المشكلات، كما إن مرونة الهيكل التنظيمي تساعده في التكيف مع التغييرات، التي تحدث في بيئة العمل وتتيح تعديل الأدوار والمسؤوليات عند الحاجة وللهيكل التنظيمي أهمية كبيرة فهو يوضح الوضع الراهن للجهة الإدارية ويساعدها على التحليل والفهم الصحيح لعملها ويرتب العلاقات التنظيمية داخل الأقسام والمديريات في داخل الهيكل نفسه، والكشف عن الفجوات الموجودة في التنظيم الإداري ومعالجتها وذلك من خلال كشف العلاقات غير الصحيحة والازدواجية في المهام[2].

بخصوص هيكل مجلس المنافسة المقر من مجلس الدولة، كما يبينه الشكل(1)، وقدر تعلق الأ مر بقسم مراقبة السوق والتفتيش بحسب التسمية المحددة له بالهيكل التنظيمي والتابع لمديرية الأمور القانونية، ويتضمن الشعب الآتية:

1. شعبة مراقبة السوق.
2. شعبة التفتيش.
3. شعبة مراقبة اللجان.

وتتلخص مهام قسم مراقبة السوق والتفتيش بالنقاط الآتية:

أ. التنسيق والتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة في جمع المعلومات والبيانات.

ب. العمل على فرز الأسواق على شكل قطاعات وتحديد المنتج أو الخدمة ضمن هذه القطاعات.

ج. البحث المكتبي والمسح الميداني لإعداد قاعدة بيانات بالمنتجات والخدمات في السوق العراقي.

د. تشكيل لجان لتنفيذ الواجبات المناطة بها.

من ضمن نقاط قوة القسم، تعزيز التواصل الداخلي من خلال تعاون القسم مع الأقسام الأ خرى داخل المجلس في عملية التحقيق والتحري عن الشكاوى والخروقات القانونية في مجال المنافسة، القدرة على تحليل البيانات وتفسير النتائج بشكل يلائم استراتيجية المجلس وأهدافه.

أما نقاط ضعف قسم مراقبة السوق والتفتيش فتتلخص بارتباط موقعه بمديرية الأمور القانونية، وصعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة نتيجة قلة المصادر.

خلال سنة 2024 حقق القسم إنجازات عدة نذكر منها متابعة القرارات الوزارية، مثل ملف إغراق السوق ببيض المائدة، وملف الدجاج المجمد، ومراقبة تأثيرها في الأسواق، وتشكيل لجان تفتيشية بناء على ما تتلقاه من شكاوى وبلاغات أو من تلقاء نفسه، إذ يتابع المجلس قضايا مختلفة مثل شكاوى تخص شركات الاتصالات والمعامل الصناعية وغيرها.

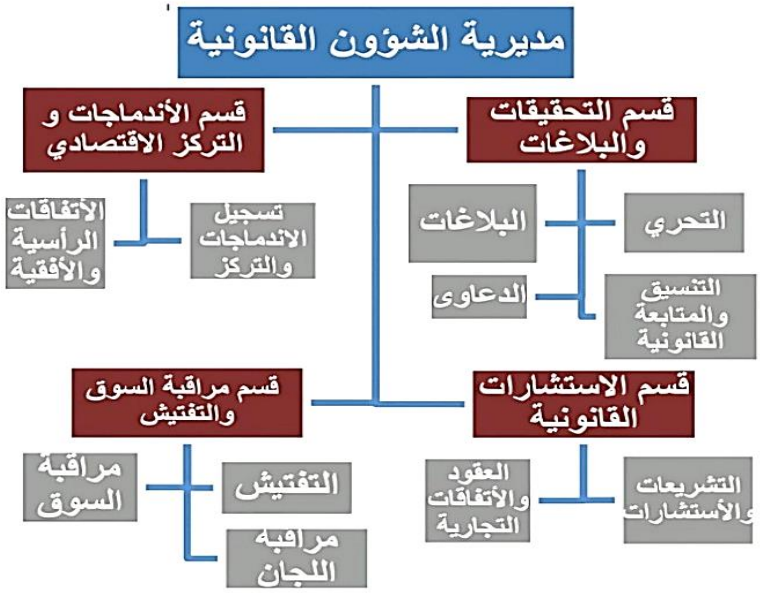

الشكل (1) الهيكل التنظيمي لدائرة الشؤون القانونية.

رابعاً: تقويم استراتيجية المجلس

يعد مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار جهة محورية في أي اقتصاد يهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية في الأسواق من خلال تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار، وتؤدي الاستراتيجيات المتبعة إلى تمكين المجلس من تقديم قيمة مميزة من خلال تحسين الخدمة المقدمة، ودعم الابتكار، وتشجيع الاستثمار، وحماية حقوق المستهلكين، كما إن هناك أنواعا مختلفة من الاستراتيجيات المتبعة في مجلس شؤون المنافسة، ومنع الاحتكار العراقي، منها استراتيجية التميز، واستراتيجية التركيز، وغيرها من الاستراتيجيات المواكبة لبيئة سوق العمل العراقي[3].

تهدف الاستراتيجيات إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للسوق العراقية، وتعظيم الربحية، والاستجابة لتغييرات السوق.

1. رؤية المجلس الاستراتيجية

وتتمثل بـ(منافسة رائدة لدعم وحماية الاقتصاد الوطني من ممارسات الاحتكار، ونشر ثقافة المنافسة، وتحسين بيئة النشاط الاقتصادي، وتوفير حماية للمستهلك)، وتعد هذه الرواية وصفا مستقبليا طموحا نسعى إلى تحقيقه من خلال توافقها مع الواقع والاستراتيجية العامة للمجلس، وتحديد الأهداف القابلة للقياس، وتوافقها مع الرسالة والأهداف، وعادة ما ينطوي تطوير رؤية استراتيجية على التفكير في أمور عديدة، أهمها الوضع الحالي للمجلس وموارده ونقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في بيئته وتوقعات واحتياجات السوق المحلي العراقي[4].

سعى مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار إلى تطوير رؤيته الاستراتيجية من خلال خطوات عدة هي:

أ. **تعريف واضح لفريق الإدارة:** تطوير وتنفيذ رؤية فاعلة، وإعداد الهيكل الإداري قبل الرؤية.

ب. **مناقشة واضحة للرؤية الاستراتيجية:** بمجرد تحديد فريق العمل تمت مناقشة مستقبل المجلس بصراحة وصدق، وكتابة بيانات للرؤية اعتمادا على الاحتياجات.

ج. **التوصل إلى قرار:** بعد تحليل وجهات النظر وتبادل وطرح الأفكار بين الإدارة والعاملين، أدت إلى وضع رؤية موحدة تم تنسيقها بعبارة موجزة وقصيرة لتنفيذها والعمل بها.

2. رسالة المجلس

وتمثلت الرسالة (مؤسسة حكومية تعنى بتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في الأسواق العراقية من خلال تبني السياسات التي تعزز المنافسة، وتكافح الممارسات الاحتكارية بما يحسن أداء الأسواق، ويعزز النمو الاقتصادي في الدولة)، ويلتزم مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تعزيز بيئة سوقية قائمة على المنافسة العادلة، التي تعد المحرك الأساس للنمو الاقتصادي المستدام، كما يسعى المجلس إلى مواجهة الممارسات الاحتكارية التي تعيق تطور الأسواق، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين جميعا، بما يسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاج[5].

يتضح في إطار عمل المجلس لإنجاز مهمة رسالته في المستقبل القريب والبعيد، بأنه يتناول مجالات اقتصادية جوهرية بدعم مؤسسات الدولة العراقية، وذلك من خلال ما يأتي:

أ. تعزيز تنافسية الأسواق لدعم التنوع الاقتصادي، وتمكين القطاعات الناشئة والاستراتيجية بما ينسجم مع الرؤى الوطنية للتنمية، من خلال سياسات رقابية مبتكرة وأطر تنظيمية فعالة، كما يعمل المجلس على تحفيز دخول الشركات الجديدة للسوق، وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يرفع من معدلات النمو، ويعزز دور القطاع الخاص كقاطرة للتنمية، كما يضع المجلس رفاهية المستهلكين في صلب استراتيجيته الاقتصادية، عبر ضمان توفير منتجات وخدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية، مع حماية حقوقهم من خلال الحد من التشوهات السوقية الناجمة عن الاحتكار أو التواطؤ.

ب. تعزيز مكانة الدولة في المؤشرات الدولية الخاصة بالتنافسية والشفافية، مما يرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني، ويحقق التكامل مع الأنظمة الاقتصادية العالمية من خلال تحقيق هذه الأهداف، كما يلتزم المجلس بدعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة، التي توفر فرص عمل، وتحفز الابتكار، وتبني اقتصادا قويا قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية.

ج. توفير بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين عبر ضمان نزاهة الأسواق، وتقليل المخاطر المرتبطة بالممارسات الاحتكارية أو القيود السوقية، وتعزيز الشفافية والثقة في بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات النوعية التي تسهم في دعم القطاعات الاستراتيجية، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

د. يدعم المجلس التنافسية كوسيلة لتحفيز الابتكار التكنولوجي والاقتصادي، إذ يشجع الشركات على تحسين منتجاتها وخدماتها، وتعزيز الكفاءة والإبداع لمواكبة متطلبات الأسواق المتغيرة، كما يسعى إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال، بوصفها المحرك الأساس للابتكار، من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتقليل العوائق التي تعيق نموها.

هـ. رفع تصنيف الاقتصاد الوطني في مؤشرات التنافسية العالمية عبر تعزيز الشفافية، وتطوير التشريعات، وتفعيل أدوات الرقابة الحديثة، وهذه الخطوات تعزز من جاذبية الاقتصاد وتجعله وجهة مفضلة للاستثمارات المبتكرة بعيدة الأمد.

ويرى الباحث في ضوء طروحاته عن أهداف المجلس، ما يأتي:

أ. يواصل المجلس دوره في بناء أسواق فعالة تعزز التكامل بين النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والاستدامة الاقتصادية.

ب. يعتمد المجلس نهجا قائما على الشفافية والمساءلة، مع الالتزام بتطبيق سياسات وإجراءات واضحة وعادلة لضمان نزاهة الأسواق، إذ يعد تحسين الإطار القانوني والتنظيمي أحد أولويات المجلس، مما يعزز الثقة بين الأطراف الفاعلة جميعا في السوق، كما يسعى المجلس إلى بناء شراكة قوية مع القطاع الخاص لضمان تحقيق التوازن بين مصالح المستهلكين والشركات.

ج. يعمل المجلس على الصعيد الدولي، لتعزيز التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة في شؤون المنافسة، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، كما يسعى إلى مواءمة السياسات الوطنية مع المعايير الدولية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ورفع تصنيفه في المؤشرات الاقتصادية العالمية.

د. يواصل المجلس من خلال هذه الركائز المتكاملة، دوره في بناء اقتصاد قوي ومستدام، قائم على الشفافية والتنوع، ويسهم في تحقيق التنمية الشاملة، التي ترفع من مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي، وتعزز رفاهية الأفراد والمجتمع.

3. الأهداف الاستراتيجية للمجلس

حددت الأهداف الاستراتيجية لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بما يأتي[6]:

أ. ضمان المنافسة العادلة عبر:

- تعزيز أسس التنافسية كأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني.
- منع السلوكيات الاحتكارية والممارسات التجارية التي تعيق دخول الشركات الجديدة للسوق.

- ضبط التكتلات الاقتصادية التي قد تضر بالمصالح العامة أو تحد من الخيارات المتاحة للمستهلكين.

ب. حماية حقوق المستهلك عبر:

- تحسين تجربة المستهلك من خلال ضمان توفير منتجات وخدمات بجودة عالية وأسعار عادلة.
- تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات واعية عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاح في الأسواق.

ج. تحفيز النمو والابتكار عبر:

- دعم بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي من خلال إزالة الحواجز أمام دخول السوق.
- تعزيز التنافسية بين الشركات لتحفيز الابتكار، وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

د. تعزيز الشفافية والمساءلة عبر:

- ترسيخ الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال تطبيق أنظمة عادلة وواضحة.
- تقديم تقارير دورية عن حالة الأسواق وإجراءات المجلس لضمان استدامة المنافسة.

هـ. المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق:

- دعم رؤية الدولة الاقتصادية من خلال تمكين القطاعات الناشئة.
- ضمان توازن المصالح بين الأطراف المختلفة في السوق.

مما سبق طرحه يتضح بأن المجلس يسعى الى تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال السعي والعمل لتطبيقها، لقد شجع المجلس على النمو والابتكار؛ وذلك بالإعلان عن جائزة بحثية للباحثين والأبحاث التي تتناول مواضيع تخص المنافسة العادلة، ومنع الاحتكار بحضور الشركاء الأكاديميين من الجامعات، وعرضت ضمن مؤتمر دولي خاص بالمنافسة في يوم المنافسة العالمي، أما بالنسبة إلى ضمان المنافسة العادلة، فلقد سعى المجلس منع السلوكيات الاحتكارية، وضبط التكتلات الاقتصادية من خلال لجان تفتيشية، ولجان مراقبة السوق، واستقبال الشكاوي،

كما قام بالإشراف، وتسجيل الاتفاقيات، التي تتم بين الشركات عن طريق قسم الاندماجات والتركز الاقتصادي[7].

المبحث الثاني: تجارب مختارة لممارسات الرقابة على السوق

في هذا الجزء يتم استعراض ومناقشة وتقييم بعض التجارب لأجهزة وسلطات وهيئات ومجالس حماية المنافسة في بعض الدول لغرض الاستفادة من تجاربهم ومقارنتها مع عمل مجلس شؤون المنافسة العراقي.

أولاً: التجارب العربية

1. التجربة الأردنية

تعد من التجارب التي شهدت تطورا ملحوظًا، وذلك من خلال إنشاء إطار قانوني ومؤسسي يهدف إلى تنظيم المنافسة، ومنع الاحتكار في السوق، ومن أبرز المحطات في هذه التجربة[8]:

أ. **قانون المنافسة:** صدر أول قانون للمنافسة في الأردن عام 2004، ويعد نقطة تحول كبيرة في مجال تنظيم المنافسة، والهدف الرئيس من القانون هو تعزيز التنافسية، ومنع الممارسات التي تضر بالمنافسة، مثل الاحتكار، والاستغلال المسيء للمركز المهيمن.

ب. **هيئة تنظيم المنافسة:** تأسست هيئة المنافسة الأردنية لتكون الجهة المسؤولة عن تطبيق القانون، وتنظيم السوق، وتختص الهيئة بمراقبة السوق، والتحقيق في حالات الاحتكار والممارسات غير القانونية، التي تؤثر سلبا في المنافسة، فضلاً عن توعية الشركات والمستهلكين بأهمية المنافسة العادلة.

ج. **التعديلات القانونية:** شهد القانون تعديلات عديدة لتحسين فعاليته ومواكبته للتطورات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، تم تعديل القانون عام 2011 لتعزيز صلاحيات الهيئة، وإضافة المزيد من المواد التي تحدد العقوبات ضد الشركات المخالفة، مما يسهم في تعزيز الشفافية والنزاهة في تطبيق القانون.

د. **التعاون الدولي:** تعاونت الأردن مع منظمات دولية وخبراء عالميين للاستفادة من التجارب الدولية، وتطوير منظومة المنافسة، وهذا التعاون يسهم في نقل المعرفة، وتبني أفضل الممارسات التي تعزز البيئة التنافسية.

ه. **التحديات والإنجازات:** رغم الإنجازات في مجال المنافسة، لا تزال هناك تحديات في تطبيق القانون على نحو فعال، لا سيما في القطاعات التي تواجه فيها الشركات الكبرى منافسة محدودة، ومع ذلك، تمكنت الهيئة من الحد من بعض الممارسات الاحتكارية، مما يسهم في تحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

مما سبق طرحه بشأن التجربة الأردنية تعد مراقبة السوق في الأردن من المهام الرئيسة، التي تقوم بها هيئة المنافسة لضمان التزام الشركات بقواعد المنافسة العادلة، ومنع الممارسات التي قد تضر بالسوق والمستهلكين، وتتم عملية مراقبة السوق في الأردن وفق خطوات وآليات رئيسة، ومنها:

أ. **الرصد الدوري للقطاعات الاقتصادية:** تقوم هيئة المنافسة الأردنية بمراقبة القطاعات المختلفة للتأكد من عدم وجود أي ممارسات احتكارية أو استغلال مركز مهيمن، وتشمل عملية الرصد متابعة الأسعار ، وفحص مستوى التنافسية بين الشركات، ومعرفة اتجاهات العرض والطلب.

ب. **التحقيق في الشكاوى :** تستقبل الهيئة شكاوى من الأفراد والشركات بشأن ممارسات قد تكون مخالفة لقانون المنافسة، مثل تواطؤ الشركات، أو التحكم في الأسعار، أو الاستحواذات التي قد تؤدي إلى تقليل المنافسة، وبعد تلقي الشكوى، تبدأ الهيئة بالتحقيق وجمع الأدلة.

ج. **التفتيش والتحقيقات الميدانية:** في بعض الحالات، تقوم الهيئة بزيارات ميدانية إلى الشركات التي يشتبه في ارتكابها مخالفات، كما قد تجري عمليات تفتيش لمراجعة السجلات المالية والمعاملات التجارية لتحديد مدى امتثالها للقانون.

د. **الرقابة على الاندماجات والاستحواذات:** تشرف الهيئة على عمليات الاندماج والاستحواذ التي قد تؤدي إلى سيطرة شركة واحدة على السوق وتقليل المنافسة، ويتم تقييم هذه العمليات بدقة للتأكد من أنها لن تؤدي إلى احتكار السوق أو تقييد حرية المنافسة.

ه. **دراسات السوق والتحليل الاقتصادي:** تُجري الهيئة دراسات تحليلية للسوق بهدف فهم ديناميكيات العرض والطلب، ومتابعة تأثير السياسات المختلفة على التنافسية، فضلاً عن تحليل أسعار السلع والخدمات.

و. **فرض العقوبات:** في حالة ثبوت أي ممارسات تضر بالمنافسة، يمكن للهيئة فرض غرامات مالية، وفرض شروط جديدة على الشركات المخالفة، أو إجبارها على تغيير سياساتها التنافسية، ويرى الباحث أن تجربة الأردن من التجارب الرائدة والمفيدة جدا للرجوع إليها، والاستفادة منها كون الآليات المستخدمة من هيئة المنافسة عملت على تعزيز الشفافية، وضمان بيئة تجارية عادلة تعود بالفائدة على المستهلكين، وتحافظ على التنوع والتنافس في السوق الأردنية.

2. تجربة مصر

تعد تجربة مصر في مجال المنافسة جزءا من جهودها لتعزيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات، إذ تهدف إلى إنشاء سوق تنافسية عادلة تحقق التوازن بين الشركات، وتحافظ على مصالح المستهلكين، مرت هذه التجربة بتطورات متتالية، خصوصا في السنوات الأخيرة، لتشمل العديد من القوانين والسياسات التي تدعم بيئة تجارية شفافة وتنافسية.

وتهدف الرقابة على السوق في مصر إلى ضمان بيئة تجارية عادلة، ومنع الاحتكار والتلاعب الذي قد يضر بالمنافسة، ويؤثر سلبا في المستهلكين، وتنفذ الرقابة من خلال جهاز حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية، الذي يقوم بدور فعال في مراقبة السوق، والتحقق من مدى التزام الشركات بالقوانين، وفيما يلي أبرز جوانب الرقابة على السوق في مصر، وتتمثل فيما يأتي[9]:

أ. **مراقبة الممارسات الاحتكارية:** يقوم جهاز حماية المنافسة بمراقبة السوق وتحليل سلوك الشركات لتحديد الممارسات، التي تهدف إلى احتكار السوق أو إقصاء المنافسين، وتشمل هذه الممارسات التلاعب بالأسعار، والتواطؤ، والتقسيم السوقي، والإقصاء الممنهج للمنافسين، وفي حال اكتشاف مثل هذه المخالفات، يبدأ الجهاز بإجراءات قانونية تشتمل التحقيق، وفرض العقوبات اللازمة.

ب. **الرقابة على الاندماجات والاستحواذات:** يراقب جهاز حماية المنافسة عمليات الاندماج والاستحواذ لضمان ألا تؤدي هذه الصفقات إلى احتكار أو تقليص كبير في التنافسية، ويتطلب ذلك تحليل السوق بشكل دقيق لتحديد تأثير هذه العمليات على المنافسة، وإذا كان هناك احتمال أن تؤدي إلى هيمنة كبيرة، قد يقوم الجهاز برفض الصفقة أو طلب تعديلات محددة.

ج. **توفير البيانات والتحليل:** يقوم الجهاز بمتابعة شاملة للبيانات الاقتصادية والسوقية لتحديد مستوى المنافسة في مختلف القطاعات، مع إجراء دراسات دورية لتحليل وضع السوق، ورصد التغيرات والتوجهات التي قد تؤثر في المنافسة، مما يساعد الجهاز على اتخاذ قرارات استباقية عند الضرورة.

د. **التحقيقات الميدانية :** يتعاون جهاز حماية المنافسة مع فرق ميدانية لجمع الأدلة ومراقبة سلوك الشركات على أرض الواقع، تستخدم هذه التحقيقات خصوصا في حالات الشك بوجود تلاعب أو اتفاقيات غير مشروعة بين الشركات، وقد تشمل هذه الإجراءات زيارات تفتيشية للشركات أو مراجعة العقود والمراسلات.

ه. **فرض العقوبات والغرامات:** عند اكتشاف مخالفات واضحة، يملك جهاز حماية المنافسة صلاحيات لفرض عقوبات مالية، وقد تشمل العقوبات أيضا إلغاء الصفقات التجارية أو تعديلها، وتسهم هذه العقوبات في ردع الشركات عن ارتكاب المخالفات، كما تؤكد على التزام الدولة بتطبيق قوانين المنافسة بصرامة.

و. **التوعية والمساعدة على الامتثال:** يعمل الجهاز أيضا على توعية الشركات بضرورة الالتزام بقوانين المنافسة، وأهمية تجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى احتكار أو إضرار بالمنافسة، وينظّم الجهاز ورش عمل للشركات لتعريفها بالقوانين وبأفضل الممارسات في السوق، ويقدم أيضا إرشادات لتشجيع الامتثال الطوعي.

ز. **التعاون مع الجهات الأخرى:** يتعاون جهاز حماية المنافسة مع جهات حكومية أخرى مثل وزارة التجارة والصناعة، وهيئات التنظيم لقطاعات محددة مثل الاتصالات والتمويل، لضمان وجود تنسيق كامل في تطبيق سياسات المنافسة.

ح. **التعاون الدولي:** يستفيد الجهاز من التعاون مع هيئات دولية، مما يتيح له الحصول على خبرا ت جديدة وأدوات فعالة للرقابة على السوق. يساعد هذا التعاون أيضا في التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات وضمان التزامها بقوانين المنافسة في مصر.

ويجد الباحث من خلال استعراض التجربة المصرية، بأنه على الرغم من التقدم الملحوظ، إذ تواجه الرقابة على السوق في مصر تحديات مثل تعقيد بعض القضايا، وبطء الإجراءات القانونية، والحاجة إلى تقوية الإمكانات التقنية والموارد البشرية في الجهاز لضمان رقابة أكثر فاعلية، ومنع الممارسات الضارة بالمنافسة، بما يصب في مصلحة المستهلكين والتشجيع على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة[10].

3. تجربة الامارات العربية المتحدة

تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال المنافسة من التجارب الرائدة على مستوى العالم العربي، إذ اتخذت الإمارات خطوات كبيرة لتعزيز المنافسة، والحد من الاحتكار، مما يسهم في خلق بيئة تجارية جاذبة للاستثمارات ومتطورة عن طريق الآتي[11]:

أ. **قانون المنافسة:** أصدرت الإمارات قانون المنافسة في عام 2012، والذي يهدف إلى منع الاحتكار، وحماية المنافسة العادلة بين الشركات، ويتضمن القانون قواعد صارمة تحد من استغلال الشركات الكبرى لوضعها السوقي، وتساعد على توفير بيئة تجارية صحية.

ب. **التعديلات المستمرة:** تقوم الإمارات بتحديث قانون المنافسة بانتظام لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي، وضمان الاستجابة للتغيرات في السوق، خصوصا في ظل توسع الاقتصاد الرقمي، وتزايد دور التجارة الإلكترونية.

ويرى الباحث أن الرقابة على السوق في الإمارات العربية المتحدة تعدّ أحد العناصر الأساسية لضمان المنافسة العادلة، وحماية الاقتصاد من الممارسات الاحتكارية، التي قد تضر بالمستهلكين، أو تحد من فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد شملت جهود الإمارات في هذا المجال جوانب تنظيمية وإدارية عديدة تتولى تنفيذها الجهات المعنية، مثل وزارة الاقتصاد، وأحيانا بمشاركة مجالس وهيئات متخصصة حسب القطاع، وفيما يلي أبرز ملامح الرقابة على السوق في الإمارات، إذ تقوم وزارة الاقتصاد الإماراتية بما يلي:

أ. **مراقبة المنافسة ومنع الاحتكار:** وزارة الاقتصاد هي الجهة المسؤولة عن تطبيق قانون المنافسة، وتعمل على الحد من أي ممارسات احتكارية من شأنها السيطرة على السوق بشكل غير عادل، كما تقوم الوزارة بإجراء تحقيقات بشأن شكاوى الاحتكار والسلوكيات المضرة بالمنافسة.

ب. **تقييم عمليات الاندماج والاستحواذ:** تقوم الوزارة بمراجعة ومراقبة عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات الكبيرة، للتأكد من أنها لن تؤدي إلى سيطرة مفرطة على السوق أو تقليل المنافسة، ويحق للوزارة رفض أو تعديل هذه العمليات.

ج. **التفتيش الدوري على الشركات:** تجري الجهات الرقابية جولات تفتيشية على الشركات لمراقبة سلوكياتها التجارية، ومدى التزامها بقوانين المنافسة والأسعار، مما يضمن حماية المستهلكين من التلاعب أو الممارسات الضارة.

د. **التقارير الدورية والإفصاح:** تلتزم الشركات بتقديم تقارير دورية عن نشاطها المالي والتجاري، وهذا يساعد الجهات المعنية في مراقبة السوق، وضمان عدم وجود أنشطة قد تخل بالمنافسة.

ه. **مراقبة الأسعار:** تعمل السلطات على مراقبة أسعار السلع والخدمات الأساس، وتتخذ إجراءات لضبطها في حال وجود ممارسات غير عادلة، كما تقوم الجهات المعنية بفرض عقوبات على الشركات، التي ترفع الأسعار بشكل مفرط أو تتلاعب بالأسعار بهدف احتكار السوق.

و. **تنظيم القطاعات الحساسة:** في القطاعات الاستراتيجية مثل الاتصالات، والطاقة، والخدمات المالية، تتولى هيئات متخصصة مسؤولية الرقابة، وضمان التنافسية، كما تتخذ إجراءات لضمان جودة الخدمة، وعدم احتكارها.

ز. **التعاون مع الشركات:** تحث السلطات الشركات على التعاون لضمان بيئة تنافسية صحية، كما تشجعها على تقديم مقترحات لتحسين السياسات التنافسية، مما يخلق توازنا بين مصلحة القطاع الخاص، وحماية المستهلك.

ح. **تشجيع الإبلاغ عن الانتهاكات:** تشجع الحكومة الجهات والشركات على الإبلاغ عن أي ممارسات غير عادلة أو مشبوهة، ما يسهم في توفير المعلومات اللازمة للتدخل بشكل أسرع.

ط. **التحليل الرقمي للسوق:** تستفيد الإمارات من التقنيات الحديثة لمراقبة السوق وتحليل بيانات الأسعار والمعاملات التجارية، مما يساعد في اكتشاف أنماط احتكارية بسرعة أكبر.

ي. **تطبيقات التواصل مع المستهلكين:** تتيح الجهات الرقابية تطبيقات أو منصات عبر الإنترنت تمكن المستهلكين من تقديم شكاوى أو الاطلاع على معلومات بشأن حقوقهم، مما يسهم في الرقابة الشفافة والشاملة على السوق.

ك. **الاتفاقيات الدولية:** تتعاون الإمارات مع دول ومنظمات دولية لتحسين أنظمتها الرقابية وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات في الرقابة على السوق، ما يعزز من تطور سياساتها الرقابية ومواءمتها للمعايير العالمية، وتعقد الإمارات شراكات لتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في مجالات تنظيم السوق، مما يسهم في تطوير آليات الرقابة والاطلاع على أحدث الأدوات الفعالة في مكافحة الاحتكار.

ويجد الباحث، من خلال عرض التجربة الإماراتية، بأن الرقابة على السوق تعد في مجال شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في الإمارات من التجارب الرائدة والقوية، لكونها تشدد العمل على قضايا جوهرية من بينها الآتي[12]:

أ. **حماية المستهلكين:** تقلل الرقابة من احتمالية التلاعب في الأسعار أو الغش التجاري، مما يساهم في حماية حقوق المستهلكين ورفع مستوى رضاهم عن السوق.

ب. **تعزيز ثقة المستثمرين:** تحافظ الرقابة على بيئة تجارية عادلة، مما يجذب الاستثمارات ويشجع الشركات على العمل في الإمارات، بفضل الشفافية والعدالة التنافسية.

ج. **تحفيز الابتكار:** من خلال منع الاحتكار، يتم توفير بيئة ملائمة للابتكار، وتقديم الخدمات والمنتجات بأسعار تنافسية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام.

4. تجربة المغرب

تتميز التجربة بجوانب رئيسة عديدة تعكس التوجهات والسياسات الاقتصادية للبلد وفقاً لما يأتي:

أ. **تعريف مجلس المنافسة:** هو مؤسسة مغربية تهم دراسة أداء الأسواق، ومحاربة الممارسات غير الأخلاقية والمنافية للمنافسة، أنشئت في عام 2008 للعب دور استشاري، وعززت سلطاتها عام 2014.

ب. **الأهداف الرئيسة للمجلس** تمثلت بما يأتي:

- **مكافحة الممارسات الاحتكارية:** تهدف الهيئة إلى منع الممارسات التي تؤدي إلى الاحتكار، مثل التواطؤ بين الشركات.
- **تحفيز المنافسة:** تعمل الهيئة على تشجيع المنافسة في مختلف القطاعات لتعزيز الفاعلية الاقتصادية.

ج. **التشريعات والقوانين:** تمثلت بقانون المنافسة الذي يحدد القوانين التي تحكم المنافسة، ويعالج قضايا مثل الفساد والممارسات التجارية غير العادلة، فضلاً عن إجراءات قانونية تتيح للقضاء التدخل في حالات النزاع المتعلقة بالمنافسة.

د. **المراقبة والتنظيم:** وتمثلت بتحقيقات السوق، إذ تقوم الهيئة بإجراء تحقيقات لتقييم مدى التزام الشركات بقوانين المنافسة، وتقديم تقارير دورية والتحكم في الاندماجيات والاستحواذات، فالهيئة تراقب عمليات الاندماج والاستحواذ لضمان عدم التأثير سلبا على المنافسة.

تواجه التجربة المغربية تحديات كثيرة من أبرزها ما يأتي[13]:

- **تطبيق القوانين:** تواجه الهيئة تحديات في تنفيذ القوانين بشكل فعال، لا سيما مع وجود شركات كبيرة قد تحاول تجاوز القوانين.
- **زيادة الوعي:** تحتاج الهيئة إلى زيادة الوعي بأهمية المنافسة بين الشركات والمستهلكين.

ه. أما التعاون الدولي في مجال شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، فقد تمثلت التجربة المغربية بما يأتي:

تسعى الهيئة إلى التعاون مع المنظمات الدولية، لتعزيز قدراتها، وتبادل الخبرات في مجال المنافسة.

من خلال متابعات الباحث، وتواصله مع التجربة المغربية، يرى أن الهيئة حققت بعض النجاحات في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة في قطاعات معينة، مثل الاتصالات والنقل، لكن لا يزال هناك عمل مستمر لتحسين الأداء في مجالات أخرى، واستمرت جهود المغرب في تعزيز بيئة تنافسية عادلة، مع التركيز على حماية المستهلك، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً: التجارب العالمية

1. تركيا

تعد تركيا من الدول التي شهدت تحولات اقتصادية كبيرة في العقود الأخيرة، وسعت إلى الانتقال من اقتصاد قائم على الصناعة التقليدية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات، وكان لتعزيز المنافسة دور محوري في هذا التحول، كما إن الهيئة المسؤولة عن حماية المنافسة في تركيا هي هيئة حماية المنافسة التركية (Turkish Competition Authority)، ومن أبرز ملامح تجربة تركيا في مجال المنافسة[14]:

أ. **الإصلاحات الاقتصادية الشاملة:** قامت تركيا بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت:

- **خصخصة الشركات الحكومية:** تم طرح العديد من الشركات الحكومية إلى البيع للقطاع الخاص، مما زاد من المنافسة ورفع الكفاءة.
- **تخفيض الحواجز الجمركية:** يسهم تخفيض الحواجز الجمركية في زيادة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة.
- **تسهيل إجراءات الاستثمار:** تم تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات، وتسجيل الملكية الفكرية، مما جذب الاستثمارات الأجنبية.

ب. **إنشاء هيئة حماية المنافسة:** تم إنشاء هيئة حماية المنافسة التركية لتطبيق قانون المنافسة، ومراقبة الأسواق، والتصدي للممارسات الاحتكارية.

ج. **الانفتاح على الأسواق العالمية:** سعت تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما دفعها إلى تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، والتوافق مع المعايير الأوروبية في مجال المنافسة.

د. **تشجيع الابتكار:** أولت تركيا اهتماما كبيرا بتشجيع الابتكار وتطوير التقنيات الجديدة، وذلك من خلال إنشاء مراكز البحوث والتطوير، وتقديم الدعم المالي للشركات الناشئة.

هـ. **تطوير البنية التحتية:** استثمرت تركيا بكثافة في تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والمطارات، مما يسهم في تحسين كفاءة النقل والتوزيع.

ومن نتائج التجربة التركية في مجال شؤون المنافسة ومنع الاحتكار:

أ. **نمو اقتصادي قوي:** حققت تركيا نموا اقتصاديا قويا خلال العقود الأخيرة، مدفوعا بزيادة الاستثمارات والصادرات.

ب. **زيادة الإنتاجية:** أدت المنافسة إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

ج. **خلق فرص عمل:** أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في خلق فرص عمل جديدة، لا سيما في القطاعات الحديثة.

د. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** أصبحت تركيا وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

وتمثلت التحديات المستقبلية للتجربة التركية بما يأتي:

أ. **الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي:** تواجه تركيا تحديات في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في ظل التغيرات العالمية، والتقلبات في أسعار السلع الأساس.

ب. **زيادة القدرة التنافسية:** تحتاج تركيا إلى مواصلة جهودها لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، في ظل المنافسة الشديدة من الدول الأخرى.

ج. **تطوير رأس المال البشري:** يجب على تركيا الاستثمار في تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، لمواكبة التطورات التكنولوجية.

والباحث هنا رأى في تجربة تركيا في مجال المنافسة، أنموذجا يدرس في العديد من الدول النامية، إذ أظهرت أن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وتعزيز المنافسة يمكن أن يسهم

في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وخلق فرص عمل، ومع ذلك، فإن تركيا لا تزال تواجه تحديات مستقبلية تتطلب المزيد من الجهود والإصلاحات.

2. تجربة ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي حققت نجاحا ملحوظاً في مجال التنمية الاقتصادية، ويعزى جزء كبير من هذا النجاح إلى النظام الرقابي الفعال الذي وضعته حكومتها على أسواقها، إذ تتميز التجربة الماليزية في الرقابة على السوق بالشفافية والكفاءة، وقد أصبحت أنموذجا يحتذى به في العديد من الدول النامية، ففي ماليزيا، المؤسسة المسؤولة عن حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية هي "هيئة المنافسة الماليزية (Malaysian Competition Commission – MCC)"[15].

ومن أركان الرقابة على السوق في ماليزيا هي:

الهيئات الرقابية المتعددة

وتتمثل الهيئات الرقابية بما يلي:

أ. **البنك المركزي الماليزي:** يتولى تنظيم القطاع المصرفي، وضمان استقرار النظام المالي.

ب. **لجنة الأوراق المالية الماليزية:** مسؤولة عن تنظيم أسواق الأوراق المالية، وتوفير بيئة استثمارية عادلة وشفافة.

ج. **وزارة التجارة والصناعة:** تتولى تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وحماية المستهلك، وهيئات أخرى مثل هيئة المنافسة، وهيئة حماية البيانات.

د. **الإطار التشريعي المتكامل:** مجموعة متكاملة من القوانين واللوائح التي تغطي جوانب النشاط الاقتصادي جميعا، وتحديث مستمر لهذه القوانين لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

هـ. **الشفافية والمساءلة:** إلزام الشركات بإعداد التقارير المالية الدورية ونشرها، وتوفير المعلومات الكافية للمستثمرين لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، مع مساءلة المسؤولين عن أي مخالفات للقوانين واللوائح.

و. **التعاون الدولي:** المشاركة في المنظمات الدولية المعنية بالرقابة المالية، وتبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى.

وبقدر تحديد أهمية الرقابة على السوق وفقاً للتجربة الماليزية، وجد الباحث الآتي:

أ. **حماية المستثمرين:** من خلال ضمان شفافية المعلومات، وتوفير بيئة استثمارية عادلة.

ب. **تعزيز الثقة في الأسواق:** مما يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويسهم في النمو الاقتصادي.

ج. **منع الممارسات الاحتكارية وحماية المنافسة العادلة.**

د. **ضمان جودة المنتجات والخدمات وحماية حقوق المستهلك.**

هـ. **أهمية الاستقرار السياسي والقانوني:** ركيزة أساس لبناء نظام رقابي فعال، وضرورة التعاون بين القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف الرقابة على السوق.

و. **ضرورة التكيف مع التطورات التكنولوجية:** مثل التداول الإلكتروني والعملات الرقمية.

ويرى الباحث بأن تجربة ماليزيا في الرقابة على السوق تعدّ أنموذجا يحتذى به في العديد من الدول النامية، وقد أثبتت هذه التجربة أن الرقابة الفعالة على السوق تسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، التي تتطلب سرعة الاستجابة مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية، ومراقبة مجالات غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

المبحث الثالث: التحليل البيئي للرقابة على السوق

أولاً: التوجه الاستراتيجي للمجلس في مجال الرقابة على السوق

قام الباحث بعمل مجموعات بحثية من موظفي المجلس لتقديم فكرة التوجه الاستراتيجي في هذا المجال، وتوصل إلى ما يأتي:

1. **الرؤية الاستراتيجية:** نحو رقابة منضبطة ومتابعة إدارية واعية وراسخة في إنفاذ وتطبيق قانون شؤون المنافسة ومنع الاحتكار على المؤسسات المشمولة من دون تحيز وتمييز.
2. **الرسالة التنظيمية:** تحقيق التميز في رقابة السوق عن طريق اعتماد نهج متكامل بين تشكيلات المجلس مع ضمان شراكة شاملة بين المؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة، فضلاً عن ضمان إدامة استقرار سوقي خاضع لسيطرة الدولة وصولاً لتحقيق استقرار اقتصادي للمجتمع العراقي.

3. **الأهداف الاستراتيجية:** وتتمثل بالنهايات أو النتائج النهائية المرغوب الوصول إليها من ممارسة المجلس للرقابة على السوق ومن أبرزها ما يلي:

أ. مراجعة وتطوير البيئة القانونية والهيكلية المتعلقة بممارسات الرقابة على السوق لتحقيق متطلبات أهداف السياسة العامة للمجلس في هذا الشأن.

ب. إصلاح وتطوير منظومة الرقابة على السوق عن طريق تطوير البنية التحتية والفوقية المتمثلة بتطوير مهارات العاملين فيها لتحسين المجلس مستوى خدمة المواطن العراقي (شركات وأفراد).

ج. المشاركة في إنجاح تنفيذ خطط وبرامج المجلس التي تهدف إلى تطوير وظيفة الرقابة بالشكل الذي يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الحكومي وأولوياته في خدمة المواطن بشكل متميز.

د. توفير شبكات تواصل وتفاعل إلكترونية متطورة لدعم العملية الرقابية بكل تفاصيلها الإجرائية والتشغيلية في الهيكل التنظيمي للمجلس.

هـ. تمكين قسم الرقابة على السوق من امتلاك مقدرات مؤسساته الجوهرية (بشرية، مادية، معلوماتية) فاعلة، وتفعيل نظام أتمتة إدارتها بالتعاون مع مراكز البحث والاستشارة والتدريب في داخل العراق وخارجه.

و. إدارة مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بطريقة الحكم الرشيد والتحول الرقمي باعتماد معايير دولية مهنية مناسبة قدر تعلق الأمر بالرقابة على السوق.

ز. التأسيس لشبكة تعاون وطني وإقليمي ودولي مع المنظمات والهيئات والسلطات العاملة في شؤون المنافسة ومنع الاحتكار عن طريق عقد اتفاقات، ومذكرات توأمة، وتعاون علمي لتحقيق الفائدة لأسلوب ممارسة الرقابة على السوق بفاعلية وكفاءة.

ح. بناء قدرات العاملين في المجلس عموما، وقسم الرقابة على السوق لتعزيز المهارات المهنية وتنويعها عن طريق التدريب الشامل، والمساعدة الفنية، وتبادل المعلومات والخبرات مع الجهات والهيئات التدريبية والتطويرية في العراق من جامعات وكليات ومعاهد ومراكز ومكاتب .... إلخ.

4. **القيم الجوهرية:** تمثل المعتقدات الراسخة في ذهن الإدارة العليا لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، والموظفين في قسم الرقابة على السوق، التي يتفق عليها بأنها تقع ضمن أربع قيم جوهرية وهي:

أ. **استقلالية الإدارة والقرار الرقابي:** تمنح أصحاب القرار الإداري والفني في المجلس بالقوة المستندة إلى سلطة قانون (14) بسنة 2010، والمصداقية في التعامل مع الشركات والأفراد على وفق منظور شمولي لأبناء المجتمع العراقي الواحد من دون تمييز أو محاباة لأحد.

ب. **الشفافية في محاربة العمل الرقابي:** العمل ببساطة ووضوح الإجراءات المعتمدة لمعايير النزاهة والأمانة والاستقامة، بطريقة تتماشى مع مبادئ الإنصاف والمساواة في التعامل مع الوزارات والهيئات المستقبلية والمؤسسات والشركات الخاصة والأفراد.

ج. **روح الفريق وألفة التعاون:** التوجه نحو أن يسود عمل الرقابة على السوق بيئة عمل تعاونية إيجابية تتسم بالاتصال المفتوح أفقيا وعموديا بين تشكيلات المجلس كافة، وصولاً إلى تأسيس فريق عمل منتج مبني على أساس الاحترام المتبادل بين المستويات الإدارية (العليا، الوسطى، الأشرفية) وبين موظفي المجلس كافة من جهة ثانية.

د. **الإبداع الرقابي والتميز التنظيمي:** السعي الدؤوب نحو التطوير المهني في مجال الرقابة على السوق، فضلاً عن تحقيق الالتزام العالي في تقديم خدمات ذات جودة عالية تستند إلى تطبيق ممارسات مهنية تتغلب عليها الموضوعية والمصلحة العامة في اتخاذ قرارات الرقابة على السوق.

ثانياً: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات باستخدام أسلوب (SWOC)

تعد الرقابة على السوق جانبا حيويا في أي عملية تجارية، بغض النظر عن الصناعة، وهي تنطوي على مراقبة أنشطة السوق، وتحركات الأسعار، ومؤشرات السوق الأخرى لتحديد أي مخاطر محتملة قد تؤثر في المنافسة المشروعة بين الشركات، كما إن لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار دورا استراتيجيا وحيويا في تنظيم الرقابة على السوق، وضمان تساوي الفرص للشركات المشاركة، لأن المجلس يهدف إلى منع الأنشطة التي تضر بالمنافسة العادلة مثل احتكار

سلعة أو خدمة أو البيع بسعر (إغراقي) أي أقل من الكلفة، وضمان أن تكون الشركات جميعا تتعامل ضمن حدود المنافسة العادلة، فضلاً عن ذلك يعمل المجلس على تقديم توصيات وإجراءات لتحسين بيئة الأعمال التنافسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تطبيق قانون المنافسة رقم (14) لسنة (2010)[16].

من خلال إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع مديري المديريات والأقسام والشعب، وعمل مجموعات البحث والتحري في المجلس، توصل الباحث إلى ما يأتي:

1. **التحديات:** قد تحدث مقاومة من بعض الشركات الكبيرة، وأيضا هناك نقص الوعي العام بقانون المنافسة العراقي، وصعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة، ومن هنا تتلخص التحديات التي يواجهها المجلس، التي تحد من قدرات الرقابة على السوق بنقاط عديدة أهمها ووفقاً للشكل (2) هي:

أ. **التحديات التنافسية:** وتتمثل بغياب الالتزام بالتشريعات والقوانين.

ب. **التحديات التكنولوجية:** وتتمثل بضعف البنية التحتية الرقمية، وعدم توفر قاعدة بيانات دقيقة عن السوق.

ج. **التحديات الاقتصادية:** وجود سوق اقتصادي موازٍ غير رسمي تصعب السيطرة عليه مما يؤدي إلى تداول بضائع غير قانونية بشكل يؤثر في المنافسة.

د. **المخاطر الخارجية:** وتتمثل بدخول منتجات أجنبية بأسعار منخفضة جدا نتيجة الدعم الحكومي في موطنها الأصلي.

هـ. **التحديات الاجتماعية:** وتمثل السلوكيات والتقاليد والقيم السائدة كضعف الوعي بحقوق المستهلك، وقانون المنافسة.

و. **التحديات التنظيمية:** تداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية، وعدم تحديث التشريعات.

الشكل (2) يمثل التحديات التي تواجه المجلس.

2. الفرص

تشمل إمكانية تحسين البيئة التجارية وتعزيز الاستثمارات، وزيادة الوعي العام بمفاهيم المنافسة والحماية من الاحتكار باستخدام مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز المنافسة، ومنع الشركات من استغلال قوتها السوقية بشكل يضر بالمستهلكين أو المنافسين، وهذه بعض الآليات الأساسية للحماية من الاحتكار، وهي:

أ. **التشريعات القانونية:** وضع قوانين تمنع الممارسات الاحتكارية، مثل قانون المنافسة، الذي يحدد السلوكيات المحظورة والعقوبات.

ب. **مراقبة الدمج والاستحواذ:** تقييم عمليات الدمج بين الشركات للتأكد من عدم خلق هيمنة سوقية تؤدي إلى منافسة غير مشروعة.

ج. **تحديد الأسعار:** منع الشركات من تحديد أسعار منخفضة بشكل غير عادل لإقصاء المنافسين، والتي تعرف بـ (الممارسات الضارة بالمنافسة).

د. **تعزيز الشفافية:** تعزيز الشفافية في الأسواق من خلال تقديم المعلومات بشأن الأسعار والخدمات، مما يتيح للمستهلكين اتخاذ قرارات مستنيرة.

هـ. **التوعية والتثقيف:** توعية المستهلكين والشركات عن قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وأهميته في تعزيز الاقتصاد الوطني، وفتح مجالات الاستثمار.

3. **نقاط القوة لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار وتمثلت بما يأتي:**

أ. **الإطار التشريعي القوي:** يستند المجلس إلى قوانين واضحة وصارمة تهدف إلى تنظيم المنافسة، ومنع الاحتكار.

ب. **التعاون مع الجهات الرقابية:** يعمل المجلس بشكل وثيق مع الهيئات الرقابية الأخرى مثل مديرية الأمن الاقتصادي، ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة لضمان تطبيق القوانين واللوائح.

ج. **الخبرة والكفاءة:** يمتلك المجلس فريقاً متخصصا من الخبراء في مجالات علمية مختلفة.

د. **إجراءات فعالة:** يمتلك المجلس القدرة على اتخاذ إجراءات صارمة ضد المخالفين والتدخل السريع عند رصد حالات مخالفة لقانون المنافسة ومنع الاحتكار.

هـ. **التوعية والتثقيف:** يعمل المجلس على زيادة الوعي بأهمية المنافسة العادلة، وتعزيز الشفافية.

4. **نقاط الضعف وتمثلت بما يأتي:**

أ. **نقص الكفاءات البشرية:** وتتمثل بقلة الملاكات المتخصصة في مجال الرقابة على السوق تجعل من الصعب إجراء عملية تفتيش دقيقة.

ب. **غياب التشريعات المحدثة**

ج. **التداخلات السياسية في القرارات الاقتصادية والرقابية:** وهذه التدخلات تؤدي إلى انعدام الاستقلالية.

المبحث الرابع: ردم الفجوة الاستراتيجية للرقابة على السوق/تحليل وتقييم وانتقال للمرحلة المقبلة

تعد الرقابة على السوق من أهم الأدوات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك عن طريق خلق بيئة تنافسية عادلة وشريفة تحفز الابتكار والاستثمار، وفي هذا السياق، يأتي دور مجلس المنافسة العراقي كجهة رقابية مهمة تسعى إلى حماية المستهلك، وضمان كفاءة الأسواق.

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للمجلس في رقابة السوق

في إطار ما تمت دراسته ومناقشته سابقًا في المبحث الثالث، يمكن تأطير صيغة الأهداف الاستراتيجية القادمة للمجلس للرقابة على السوق العراقية وفقًا لما جاء لدراسة الحالة لعدد من موظفي المجلس ضمن فريق العمل البحثي، بما يأتي:

1. **حماية المستهلك:** منع الممارسات الاحتكارية للشركات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتقليل الخيارات المتاحة للمستهلك العراقي.
2. **تعزيز المنافسة:** تشجيع الشركات على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، تفيد في تحسين الاقتصاد، وازدهاره في المرحلة المقبلة.
3. **منع الاحتكار:** منع الشركات الكبيرة من الاستحواذ على السوق والتأثير في المنافسين سلبا، وبما يضمن توفير العديد من الخيارات في الشراء والبيع والتداول داخل السوق العراقية.
4. **جذب الاستثمارات:** خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات العربي والعالمية، التي تسهم في خلق فرص عمل وتشجيع الريادة الاستراتيجية.
5. **ضمان العدالة:** توزيع الثروة بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع، ومنع تركزها لدى كبار المستثمرين.
6. **توفير الموارد:** توفير الموارد المالية والمادية والبشرية والمعلوماتية الكافية لتمكين المجلس من القيام بدوره على أكمل وجه في عملية رقابة السوق.
7. **التعاون الفني:** تعزيز التعاون الفني (التقني) بين مجلس شؤون المنافسة، ومنع الاحتكار والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وسلطات المنافسة في العالم العربي.
8. **منع التواطؤ في العطاءات والمزايدات:** وبالشكل الذي يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

ثانياً: تحليل وضع المجلس وفقًا لقانون رقم (14) لسنة (2010)

في سنة (2023) وإكمال الهيكل التنظيمي، وفي طور المصادقة على النظام الداخلي والتعليمات الخاصة بالقانون لدى مجلس الدولة، وقد تمثل دور مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بأداء العديد من المهام، وبما يأتي:

1. تطبيق القوانين واللوائح التي تنظم المنافسة في الأسواق العراقية.
2. تحليل بيانات الأسواق دراسة وتحليل أداء الأسواق المختلفة للكشف عن أي ممارسات احتكارية أو غير عادلة.
3. التحقيق في الشكاوى المقدمة من المستهلكين والشركات بشأن أي انتهاكات لقوانين المنافسة.
4. اتخاذ الإجراءات التصحيحية عن طريق فرض العقوبات على الشركات المخالفة لقوانين المنافسة والاحتكار، مثل الغرامات أو إلزامها بوقف ممارساتها غير المشروعة.
5. توعية وتثقيف المستهلكين والشركات بأهمية المنافسة العادلة وكيفية حماية حقوقهم.
6. تطوير الموارد البشرية واستثمارها من خلال التدريب والتأهيل.

وعليه يلعب مجلس المنافسة العراقي دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق، عن طريق جهوده في تعزيز المنافسة وحماية المستهلك، وخلق بيئة اقتصادية أكثر عدالة وشفافية، وبالرجوع إلى هيكل المجلس التنظيمي، يلاحظ بأنه من مهام قسم مراقبة السوق تقصي المعلومات، والممارسات المخلة بقواعد المنافسة ومنع الاحتكار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على وفق أحكام التشريعات، والكشف عن ممارسة تحديد الأسعار وشروط البيع، والكشف عن تقاسم الأسواق، والكشف عن تقديم أو الامتناع عن تقديم عطاءات وعروض في المناقصات والمزايدات، أو أي عطاءات وعروض تواطئية وغيرها من الممارسات الضارة بالمنافسة.

وبناء على ذلك، يقوم المجلس طبقاً لمنظور الباحث بتشكيل لجان تفتيشية على ما يتلقاه من شكاو وبلاغات أو من تلقاء نفسها، إذ يتابع المجلس قضايا مختلفة، مثل شكاوى متعددة بخصوص شركات الاتصالات والمعامل الصناعية وغيرها، وفضلاً عن ذلك، يقوم المجلس أيضا بمتابعة القرارات الحكومية الاقتصادية مثل قرار إغراق السوق ببيض المائدة، وملف الدجاج المجمد، ومراقبة تأثيرها في الأسواق.

ثالثاً: النشاطات المتوقعة للسنوات الأربع المقبلة لتحسين الدور الاستراتيجي للمجلس

1. **السنة الأولى (2025):** تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية، الذي يتم من خلال ما يأتي:
   أ. **مراجعة وتحديث التشريعات:** تطوير وتنقيح القوانين والتشريعات عن طريق مراجعة وتحديث قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار لتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، فضلاً عن تبني التشريعات وتنظيم الفضاء الرقمي، والمنافسة في الأسواق الرقمية، ويليه تقييم الأثر من خلال إجراء دراسات دورية لتقييم تأثير التشريعات في السوق.
   ب. **إعداد لوائح تنفيذية:** عن طريق وضع قواعد محددة تهدف إلى ضمان الشفافية والنزاهة في تقييم حالات الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة.
   ج. **تطوير نظام معلوماتي متكامل:** يستند إلى تعميم قاعدة بيانات مركزية وإنشاء نظام لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمنافسة، فضلاً عن جمع البيانات من القطاعات المختلفة لفهم التحديات الحالية في السوق.
   د. **تطوير البنية التنظيمية للمجلس:** عن طريق إنشاء وحدات تنظيمية في المحافظات لتسهيل إنفاذ القوانين، فضلاً عن استقطاب خبراء في مجالات الإدارة والاقتصاد والقانون لتعزيز الأداء في مجال الرقابة على السوق.
2. **السنة الثانية (2026):** تعزيز الرقابة والمتابعة الفاعلة، التي تتم من خلال، ما يأتي:
   أ. **زيادة الشفافية في رصد الأسواق:** والتأسيس لأنظمة متابعة كفؤة لرصد الأسعار والسلوكيات التجارية، فضلاً عن إطلاق منصة لرصد الأسواق، ومراقبة المنافسة والاحتكار، وجمع البيانات بشكل مستمر.
   ب. **إجراء تحقيقات استباقية:** عن طريق تطوير آليات التحقيق في القضايا المتعلقة بالممارسات الاحتكارية قبل تأثيرها الكبير على السوق، فضلاً عن الاستعانة لخبراء محليين ودوليين للمساهمة في تطوير السياسات وإجراء التحقيقات المعقدة.
   ج. **مراقبة السوق الرقمي:** عن طريق متابعة التطورات التكنولوجية في المجالات الرقمية، مثل التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

د. **نشر ثقافة الوعي:** إدخال مادة المنافسة ضمن المناهج الدراسية لكلية القانون، وكلية الإدارة والاقتصاد، فضلاً عن إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل.

3. **السنة الثالثة (2027):** تعزيز القدرات المؤسسية والتعاون مع الجهات الأخرى، التي تتم عن طريق، ما يأتي:

أ. **تعزيز التعاون الدولي:** من خلال بناء شراكات مع الهيئات الدولية مثل شبكة المنافسة الدولية.

ب. **إطلاق حملات توعوية:** لتعزيز الثقافة التنافسية من خلال تنظيم حملات توعية للمجتمع والشركات بشأن أهمية المنافسة الحرة، وتنظيم ورش عمل وندوات لرفع مستوى الوعي لدى القطاع الخاص والجمهور في مجال تطبيق قوانين المنافسة.

ج. **عقد شراكة مع القطاع الخاص:** لتعزيز الشفافية في عملياتها التجارية، وتحفيزها على تطبيق ممارسات تنافسية عادلة.

4. **السنة الرابعة (2028):** تقييم الأداء وتعزيز الابتكار والمنافسة، عن طريق العمل بالآليات والوسائل الآتية:

أ. **تقييم الأداء والمتابعة:** عن طريق إعداد مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) لقياس فاعلية القرارات المتخذة في مجال تعزيز المنافسة منع الاحتكار، فضلاً عن إجراء مراجعات دورية لتقييم الأداء، وتعديل الخطط بناء على النتائج المتحققة للرقابة على السوق.

ب. **تحفيز الابتكار وتعزيز المنافسة:** عن طريق دعم المشاريع الناشئة من خلال توفير برامج تحفيزية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في السوق، وإطلاق مبادرات لدعم الابتكار عبر تقديم دعم تشريعي ومالي للمشاريع التي تسهم في تحسين التنافسية من خلال الابتكار التكنولوجي.

ج. **إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني:** عن طريق تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تنظيم مناقشات عامة واستبيانات لقياس تأثير السياسات والتشريعات على المستهلكين والشركات الصغيرة، فضلاً عن استشارة الخبراء والأكاديميين في الجامعات العراقية في مجال الاقتصاد والقانونية والسياسة لتقديم المشورة اللازمة في الحالات الكبرى.

د. **إعداد خطط استراتيجية لمستقبل المجلس:** للسنوات الخمس المقبلة بتحليل المخاطر (SWOT) بناء على نتائج التقييمات، وتحديد أولويات واضحة تشمل تحسين الأطر القانونية، وتعزيز الرقابة، وتقديم الدعم للابتكار والمشاريع الصغيرة، وتوسيع التعاون مع الهيئات المحلية والدولية وتطوير الوعي العام، ورفع الكفاءة الداخلية للمجلس من خلال التدريب والتقنيات الحديثة.

رابعاً: غلق الفجوة الاستراتيجية للرقابة على السوق

يشكل غلق الفجوة الاستراتيجية في مجال الرقابة على السوق تحديا كبيرا لمجلس المنافسة العراقي، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية السريعة والتطورات التكنولوجية المتسارعة، (هذه الفجوة تعني وجود فارق بين الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المجلس لتحقيقها وبين الواقع العملي لأداء السوق والممارسات التنافسية فيه)، ولدى توجيه سؤال عن أسباب حدوث الفجوة الاستراتيجية في عمل المجلس إلى المديرين والمسؤولين العاملين فيه والبالغ عددهم (12)، فلقد تمحورت إجاباتهم بحسب أهميتها على النحو الآتي:

1. نقص الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لتنفيذ استراتيجياته بشكل فعال، وقد حققت أعلى نسبة مئوية (94%).
2. تعقيد البيئة الاقتصادية وتداخل المصالح، مما يجعل عملية الرقابة على السوق أكثر صعوبة، بنسبة مئوية (82%).
3. ضعف الوعي بأهمية المنافسة لدى العديد من الأطراف المعنية، مما يحد من التعاون مع المجلس، وبنسبة مئوية (56%).
4. التغيرات التكنولوجية التي تتطلب تطوير أدوات وأساليب جديدة للرقابة على السوق، وبنسبة مئوية (36%).

ولدى توجيه سؤال آخر للمديرين والمسؤولين العاملين في المجلس بشأن الحلول المقترحة لتحسين الرقابة على السوق، كانت الإجابات على النحو الآتي:

1. تعزيز الاستقلالية في اتخاذ قراراته بعيدا عن أي تدخلات سياسية أو غيرها، بنسبة (90%).
2. تطوير الموارد البشرية والاستثمار من خلال التدريب والتأهيل المستمرين، بنسبة (75%).

3. تحديث القوانين واللوائح المنظمة للمنافسة لتتماشى مع التطورات العالمية والتحديات التي تواجه السوق، بنسبة (69%).
4. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في جمع وتحليل البيانات والرقابة على السوق، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، بنسبة (67%).
5. تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبادل المعلومات والخبرات، بنسبة (64%).
6. بناء الشراكات الدولية في مجال الرقابة على السوق من خلال بناء شراكات مع المؤسسات الدولية المختصة بنسبة (55%).
7. التوعية والتثقيف بشأن أهمية المنافسة العادلة لدى فئات المجتمع جميعا، بما في ذلك الشركات والمستهلكون بنسبة (54%).
8. تطوير آليات الشكاوى وتبسيط إجراءات التحقيق فيها بنسبة (52%).
9. توجيه جهود الرقابة نحو القطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في حياة المواطنين، مثل الطاقة والاتصالات والسلع الأساس، بنسبة (50%).
10. إجراء تقييم دوري لأداء المجلس في مجال الرقابة على السوق، وتحديد نقاط القوة والضعف، واقتراح الحلول المناسبة، بنسبة (48%).

الخاتمة

يمثل هذا البحث خاتمة لما تم القيام به من دراسة وتشخيص وتحليل للمواقف والحالات، التي تعلقت بمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، من حيث تأسيسه، ونموه، وتطوره، وتحديد دوره الاستراتيجي في رقابة السوق العراقية، وقد وقع المبحث بفقرتين مهمتين، وهما:

أولًا: الاستنتاجات

1. يعد قانون شؤون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة (2010) خطوة مهمة على الطريق الصحيح في تأسيس المجلس في المرحلة الراهنة، ولكن بحاجة إلى تحديث مستمر وتنظيم العلاقات الوظيفية، وترتب المديريات والأقسام، بحيث تواكب التطورات وتتوافق مع هياكل التجارب المصرية والمغربية والإماراتية التي عرضت في محتوى الدراسة الحالية.

2. تضاعف عدد الموظفين خلال السنة الأولى من تأسيسه في عام (2023)، ولغاية الفترة الحالية لنهاية عام (2024) قرابة (5) مرات بناء على متطلبات المرحلة، وقد قدم المجلس العديد من الإنجازات خلال سنة العمل هذه، وذلك من خلال الكشف عن ممارسة تحديد الأسعار وشروط البيع، والكشف عن عطاءات وعروض المناقصات والمزايدات، وأي عروض تواطئية، وغيرها من الممارسات الضارة بالمنافسة.
3. يواجه المجلس العديد من التحديات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، على الرغم من توافر نقاط القوة المتمثلة بوجود قانون تشريعي متميز في بنوده ومواده، فضلاً عن تعاون الجهات الرقابية في الدولة معه، وقد برزت نقاط ضعف بسيطة يمكن تجاوزها في المرحلة المقبلة، والمتمثلة بقلة عدد القضايا التي تم التحقيق فيها.
4. الدور الاستراتيجي الذي يمارسه المجلس للرقابة على السوق يحتاج إلى إبراز الجانب الحيوي في التوجه الاستراتيجي، وتحديد المخاطر المحتملة، وضمان تساوي الفرص التشاركية للأفراد والشركات، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة عن طريق التطبيق الصحيح للقانون رقم (14) لسنة (2010)، وهذا ما يتطلب العمل بتحليل بيئي استراتيجي جديد تشترك فيه الإدارات المعنية جميعا.
5. قوانين التجارب العربية والعالمية التي عرضت في الدراسة، يلحظ بأنها تعرضت لإجراء العديد من التعديلات القانونية منذ تأسيس هيئات أو سلطات أو مجالس المنافسة بشكل يواكب التطورات والتحولات التي حدثت في العالم، إلا أن قانون المجلس العراقي لشؤون المنافسة ومنع الاحتكار منذ تأسيسه في عام (2010)، لم يجرِ عليه أي تعديل رغم الحاجة الماسة لاتخاذ العديد من التغييرات في الهيكل، والمواد، والبنود، لا سيما تلك التي تتعلق برقابة السوق.

ثانيًا: التوصيات

1. لتنظيم وتوجيه الرقابة على السوق في ظل تنامي المنافسة غير العادلة، وكثرة الاحتكارات في السوق العراقية، يتطلب صياغة استراتيجية وطنية شاملة في هذا الخصوص، لغرض تحديد الدور الاستراتيجي المناسب والملائم للمرحلة الراهنة، بحيث يتم الاطلاع والتحري على القوانين الصادرة جميعا، ووضع السياسات الفاعلة للرقابة القبلية والجارية واللاحقة (الرقابة الاستباقية، والجارية، والعلاجية)، مع توعية الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع ككل بذلك، وبمراعاة

تطبيق الخطوات المبينة في الشكل (3) الآتي، مع الأخذ بالاعتبار وجود إرادة سياسية قوية من رئاسة الوزراء، وتحقيق تعاون مشترك بناء بين الوزارات والهيئات المستقلة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لضمان سوق تنافسية عادلة وغير احتكارية منصفة تخدم مصلحة الوطن ككل.

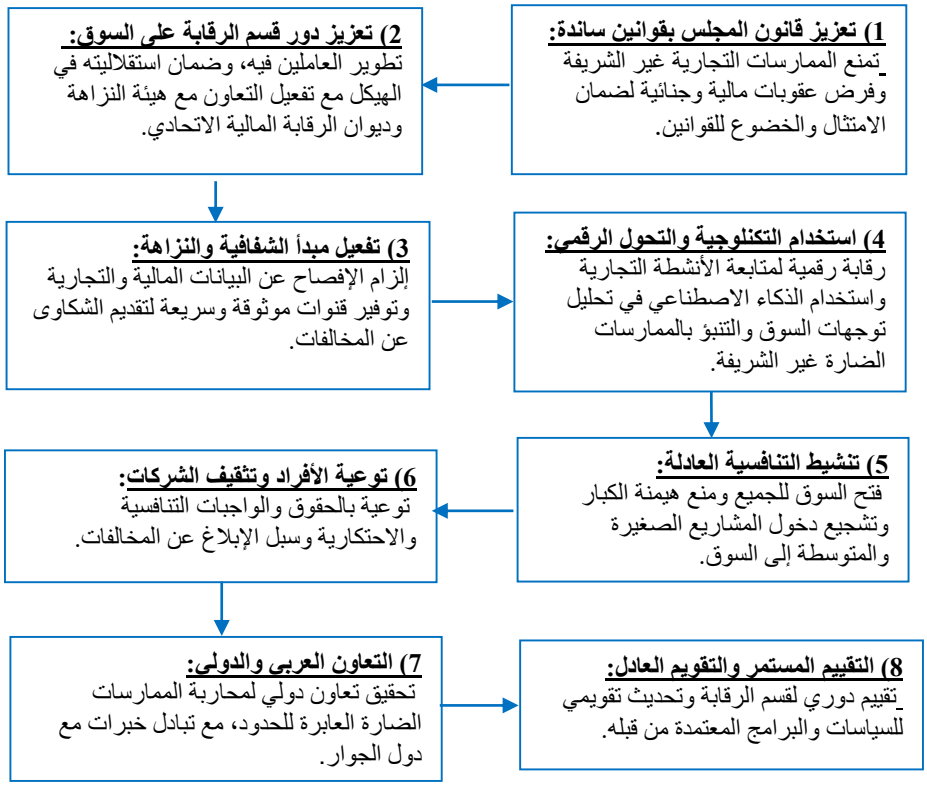

الشكل (3) منظومة المجلس لإصالح نظام الرقابة على السوق العراقية

2. أهمية التوجه المركزي من سلطتي رئاسة الوزراء والبرلمان العراقي نحو التركيز على تمتع مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بالاستقلالية والكفاءة والتميز في الأداء، وذلك من خلال الاهتمام بما يأتي:

أ. دعم عمل مجلس شؤون المنافسة، ومنع الاحتكار لتنظيم المنافسة الجارية في السوق، والحد من الاحتكار لبعض الشركات العامة والخاصة، التي تكون من مهماته صياغة استراتيجية وطنية للأعوام الأربعة المقبلة، ووضع السياسات العامة اللازمة، ومتابعة تطبيق قانون (14) لسنة (2010)، وتحقيق سبل التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية والسلطات المعنية بشؤون المنافسة على المستوى العربي والإقليمي والعالمي، واشترط أن يضم المجلس أعضاء مجلس الإدارة من الوزارات ممثلين عن وزارة التجارة، والصناعة، والعدل، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة، واتحاد الصناعات، وغرف التجارة، فضلاً عن الاستعانة بخبراء القانون والإدارة والاقتصاد والقطاع الخاص، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المعنية.

ب. تشكيل محكمة قضائية مختصة تعنى بالنظر في قضايا المجلس الخاصة بالمنافسة والاحتكار، والبحث السريع في حل ومعالجة النزاعات التجارية، وتطبيق نظام العقوبات بحق المخالفين للقانون.

ج. إعداد برامج تدريبية متقدمة لتطوير ملاكات المجلس في مجال رقابة السوق، مع إطلاق حملات توعوية تستهدف الشركات والأفراد للتعريف بأعمال المجلس ومهماته، فضلاً عن إدراج مفاهيم المنافسة ومنع الاحتكار في مناهج إعداديات التجارة وكليات الإدارة والاقتصاد والقانون والاجتماع.

المصادر

(1) أحمد محمد العبد الله، (2022)، أهمية الهيكل التنظيمي في تحسين أداء المؤسسات، ص45.
(2) سامي إبراهيم القحطاني، (2021)، الهياكل التنظيمية: الأسس النظرية والتطبيقية، ص105.
(3) علي حسين السعدي، (2022)، تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار: دور المؤسسات التنظيمية في الاقتصاديات النامية، ص88.
(4) الموقع الرسمي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، https://cac.gov.iq.
(5) الموقع الرسمي لمجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، المصدر نفسه.
(6) جريدة الوقائع، العدد 4147، سنة (2010).
(7) مها عبد الرحمن الشمري، (2023)، أدوار مجالس المنافسة ومنع الاحتكار في تعزيز الابتكار وضبط الأسواق، ص112.
(8) محمد خالد العبادي، (2020)، تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار: دراسة للتجربة الأردنية، ص145.
(9) أحمد عبد السلام، (2021)، قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية: آليات التطبيق والتحديات، ص120.
(10) أحمد عبد السلام، مصدر نفسه.
(11) وزارة الاقتصاد الإماراتية، (2024)، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، مسترجع من www.moec.gov.ae.
(12) وزارة الاقتصاد الإماراتية، المصدر نفسه.
(13) الموقع الرسمي لمجلس المنافسة المغربي، (2014)، مسترجع من www.concurrence.ma.
(14) الموقع الرسمي لهيئة حماية المنافسة التركية، (2008)، مسترجع من www.rekabet.gov.tr.
(15) هيئة المنافسة الماليزية، (2010)، مسترجع من www.mycc.gov.my.
(16) فريد ر. ديفيد، الطبعة الرابعة، لسنة (1993)، ص147.